وزارة التجارة والصناعة

(الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية)

قرار وزارى رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٦ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٣

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٤٤ لسنة ٢٠١٥ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٠٥ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد جلسة ٢٠١٦/٦/٢٥ باعتماد الحساب الختامى للغرفة وسوق الجملة التابع لها للعام المالى ٢٠١٣ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٦/١٢/١ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة بورسعيد والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١٣ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٥٢٠٩٠٨٨,٨٣ ج (فقط خمسة ملايين ومائتان وتسعة آلاف وثمانية وثمانون جنيهًا وثلاثة وثمانون قرشًا لا غير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٧٦٠٠٢٨,١٤ ج (فقط مليونان وسبعمائة وستون ألفًا وثمانية وعشرون جنيهًا وأربعة عشر قرشًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٤٤٩٠٦٠,٦٩ ج (فقط مليونان وأربعمائة وتسعة وأربعون ألفًا وستون جنيهًا وتسعة وستون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠١٣/١٢/٣١ مبلغ ٢٣٩٢٦٥٩٨,٦٨ ج (فقط ثلاثة وعشرون مليونًا وتسعمائة وستة وعشرون ألفًا وخمسمائة وثمانية وتسعون جنيهًا وثمانية وستون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٦/١٢/١

رئيس القطاع

المفوض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

فيفى عوض محمد